

Distr.: General  
14 March 2017  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧

البند ٤ من جدول الأعمال

حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

## تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار\*\*

## مذكرة من الأمانة

يشرف الأمانة أن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، الذي أُعد عملاً بقرار المجلس ٣١/٢٤. فلا تزال الحكومة الجديدة، بعد ما يقرب من سنة منذ توليها مقاليد الحكم، تواجه تحديات هائلة في مجال حقوق الإنسان. وتستند المقررة الخاصة في تقريرها إلى التقارير السابقة لتحديد بعض تلك التحديات وتقديم توصيات ذات صلة.

\* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لكي يتضمن أحدث المستجدات.

\*\* استُنسخ مرفق هذا التقرير كما ورد وباللغة التي قُدِّم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-04106(A)



\* 1 7 0 4 1 0 6 \*

## أولاً - مقدمة

١- تقدم المقررة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، يانغي لي، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره ٢٤/٣١، بعد التقارير التي قدمتها إلى المجلس في آذار/مارس ٢٠١٦ (A/HRC/31/71) وإلى الجمعية العامة في آب/أغسطس ٢٠١٦ (A/71/361). وتتناول المقررة الخاصة في هذا التقرير تحديات حقوق الإنسان التي تواجهها الحكومة الجديدة التي تولت السلطة في آذار/مارس ٢٠١٦، وتعترف بالتقدم الذي أحرزته هذه الحكومة.

٢- وأجرت المقررة الخاصة زيارتها الرسمية الخامسة إلى ميانمار في الفترة من ٩ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧<sup>(١)</sup>. وقد طلبت زيارة مدتها ١٤ يوماً، لكن الحكومة لم تسمح إلا بزيارة مدتها ١٢ يوماً سافرت خلالها إلى أجزاء من ولايات كاشين ومون وراخين، وكذلك إلى يانغون وناي ببي تاو. وتعرب المقررة الخاصة عن تقديرها لتعاون الحكومة، خاصة في احترامها للطلب الذي قدمته المقررة الخاصة للاجتماع بأعضاء المجتمعات المحلية في القرى وفي مخيمات المشردين داخلياً في ولاية راخين دون رصد دقيق من المسؤولين الحكوميين وأفراد الأمن. بيد أنها تأسف للردود المتكررة بمهلة إشعار قصيرة على طلباتها لزيارة مواقع محددة. وقد تكرر ذلك النمط، وتسببت حالات الرفض في آخر لحظة في إعادة ترتيب برنامجها أيضاً في آخر لحظة، مما يمنع استخدام الوقت المحدود أمثل استخدام.

٣- وتعترف المقررة الخاصة، انطلاقاً من الاجتماعات والمناقشات التي أجرتها مع مستشارة الدولة ومختلف المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين، بالتزام الحكومة الحقيقي وتفانيها في جهودها الرامية إلى تحسين حياة الجميع في ميانمار. غير أن هذا الالتزام لم يترجم بعد بالكامل إلى إجراءات حقيقية ملموسة على أرض الواقع، كما يتضح من مشاعر اليأس التي بدأ يعبر عنها عامة الناس.

### وضع معايير مشتركة

٤- وفقاً للتكليف الصادر عن مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٤/٣١، وضعت المقررة الخاصة مقترحات معايير مشتركة للتقدم المحرز (انظر المرفق). وأُرسل مشروع المعايير المشتركة إلى الحكومة ثلاثة أسابيع قبل زيارتها التي كان من المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ وأُرْفِق أيضاً بنود للمناقشة أرسلت قبل اجتماعاتها في ناي ببي تاو. وتلاحظ المقررة الخاصة أن وزارتين فقط اختارتا مناقشة المقترحات من الناحية الموضوعية. وهي تأمل أن تناقش المعايير المقترحة، وتلك التي قد تنشأ عن هذا التقرير، قبل الزيارة القطرية القادمة من أجل الاتفاق على معايير مشتركة يمكن قياس التقدم المحرز على أساسها. وتمشياً مع القرار أيضاً، سعت المقررة الخاصة إلى تحديد المجالات ذات الأولوية للمساعدة التقنية وبناء القدرات؛ وترد ضمن التوصيات الواردة في هذا التقرير قائمة غير حصرية لبعض المجالات التي اقترحتها المحاورون.

(١) ترد قائمة الاجتماعات في مرفق بيان نهاية البعثة للمقررة الخاصة. وهو متاح على الموقع التالي:  
www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21107&LangID=E

## ثانياً - حالة حقوق الإنسان

## ألف - سيادة القانون

## ١ - الإصلاحات القضائية والدستورية

٥- ترحب المقررة الخاصة بالجهود المبذولة لإلغاء أو تعديل التشريعات التي تتضمن أحكاماً تتعارض مع الحقوق الأساسية، مشيرة إلى أنها وضعت قائمة بالعديد من هذه القوانين سابقاً (انظر A/HRC/31/71، المرفق). وترحب بشكل خاص بإلغاء قانون حماية الدولة (١٩٧٥) في أيار/مايو ٢٠١٦ وقانون أحكام الطوارئ (١٩٥٠) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتعديلات قانون إدارة المناطق الحضرية والقروية (٢٠١٢) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، التي ألغت شرط الإبلاغ الإلزامي للضيوف القادمين للمبيت. وترحب أيضاً بإلغاء شرط التماس إذن للمظاهرات وعدد من الأحكام الأخرى المثيرة للجدل بعد التعديلات التي أدخلت على قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية (٢٠١١)، لكنها تلاحظ أن العقوبات الجنائية أُبقي عليها. وتأمل أن يكون من الممكن معالجة تلك العيوب.

٦- وتشير المقررة الخاصة إلى قرار صياغة قانون للأمن الخاص للمواطنين وحمايتهم. ومن المشاكل المحتملة في ذلك وجود أحكام غامضة بشأن التشهير. وفي حين ينص المشروع الحالي على المراقبة بالاستناد إلى "أمر وفقاً للقانون"، لا يوجد حالياً أي قانون من هذا القبيل. وتوصي بوضع إطار قانوني للمراقبة وفقاً للمعايير الدولية وبالتشاور مع الخبراء.

٧- وكما سبق أن أبرزت المقررة الخاصة، ثمة حاجة ماسة إلى قانون قوي بشأن العنف ضد المرأة لمعالجة أوجه الضعف في الإطار التشريعي القائم. وهي تشعر بالقلق إزاء المعلومات التي تفيد بأن أحدث مشروع للقانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة والحماية منه قد ألغى أحكاماً رئيسية، بما فيها تلك المتعلقة بتعريف الاغتصاب، وبمحكمة خاصة للعنف الجنساني، والعنف الجنسي في حالات النزاع، والعنف الذي يرتكبه موظفون حكوميون، وبناء قدرات مكتب المدعي العام والمحكمة العليا. وتدعو إلى إعادة إدراج تلك الأحكام وإصدار القانون فوراً.

٨- وترحب المقررة الخاصة بالأحكام الواردة في مشروع قانون حقوق الطفل التي تزيد من امتثال ميانمار لالتزاماتها الدولية. وتفهم أن من المرجح أن يُقدّم مشروع القانون إلى البرلمان في المستقبل القريب وتشدّد على أهمية الإبقاء على الأحكام الرئيسية المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وبالحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية.

٩- وترحب المقررة الخاصة بالقرار الذي اتخذته وزارة الشؤون الداخلية لبدء العمل بشأن نص جديد تماماً لمشروع قانون السجون وتأمل أن يكون متمشياً مع المعايير الدولية ذات الصلة وأن يوضع بالتعاون مع أصحاب المصلحة. وتشجع الوزارة على التماس المساعدة التقنية في هذا المجال.

١٠- ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء القوانين الأربعة لما يُسمّى مجموعة حماية العرق والدين المعتمدة في سنة ٢٠١٥ (انظر A/HRC/28/72، الفقرتين ٢٨ و ٢٩). وهي لذلك ترحب بتعليقات البرلمانية ميا ثاونغ، التي تقر بالحاجة إلى التوفيق بين تلك القوانين ومشروع القانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة والحماية منه. وتكرر المقررة الخاصة أن تلك القوانين لا تتفق مع الالتزامات الدولية لميانمار وتحثها على تصحيح أوجه قصورها.

١١- وتسلم المقررة الخاصة بقرار الحكومة القاضي بصياغة قانون بشأن خطاب الكراهية ينبغي أن يتناول التحريض على التمييز والعنف ويحمي حرية التعبير في الوقت نفسه. ولكنها تشعر بالقلق لأن المشروع لم يُفتح بعد للتشاور العام ولأن عدة أحكام مقترحة لا تتفق مع المعايير الدولية. وتدعو إلى إجراء مشاورات مجدية وإدخال تنقيحات على النص لمعالجة ذلك، مؤكدة من جديد، كإشارة مفيدة، على خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العرقية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.

١٢- وقد سبق أن أبرزت المقررة الخاصة ومن سبقوها في هذا المنصب أن قانون الجنسية (١٩٨٢) لا يتماشى مع المعايير الدولية (انظر A/69/398، الفقرتين ١٢ و ٥٣ و A/HRC/25/64، الفقرتين ٤٩ و ٨٣)، لا سيما فيما يتعلق بالأحكام التمييزية المتعلقة بمنح الجنسية على أساس الأصل الإثني أو العرقي. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، أصدر مكتب مستشارة الدولة إخطاراً يقدم بالتفصيل الأسس القانونية لبطاقة الهوية للتحقق الوطني وهدفها، وهي وثيقة تشكل حيازتها شرطاً مسبقاً لطلب الجنسية إذا لم يعد مقدم الطلب يحمل بطاقة هوية. وعلى الرغم من أن إصدار بطاقات الهوية للتحقق الوطني يكون وفقاً لقانون تسجيل المقيمين لعام ١٩٤٩ (وقواعد ١٩٥١ المتصلة به) فإن الحقوق الممنوحة لحاملي بطاقة الهوية تختلف عن تلك الممنوحة للأشخاص الذين يحملون بطاقات تسجيل وطنية (بطاقات ثلاثية الطيات) صادرة بموجب القانون نفسه.

١٣- وبالإضافة إلى كون الإخطار يعبر بوضوح على أن بطاقة الهوية للتحقق الوطني لا تُصدّر إلا لأغراض التدقيق في أهلية حاملها للحصول على الجنسية (وفقاً لقانون الجنسية لعام ١٩٨٢)، فإنه يشير بالتحديد إلى ما يلي: (أ) أن بإمكان حاملي البطاقة أن يسافروا إلى أي مكان داخل البلد وفقاً للقوانين والأوامر والتعليمات الإقليمية لحكومة الولاية التي ينتمون إليها؛ (ب) أن بإمكان حاملي البطاقة من ولاية راخين أن يسافروا بحرية في بلدة إقامتهم وداخل ولاية راخين وفقاً للقوانين والأوامر والتعليمات الإقليمية التي سنتها حكومة الولاية؛ (ج) أن بإمكان حاملي البطاقة من ولاية راخين أن يذهبوا إلى بنغلاديش بصورة قانونية بتصاريح عبور الحدود.

١٤- وتجدر الإشارة إلى أن حوالي ٤٧٠.٠٠٠ بطاقة تسجيل مؤقتة (البطاقات البيضاء) أعيدت (من حوالي ٧٦٠.٠٠٠ بطاقة سُلمت أصلاً) عقب إعلان أن جميع هذه البطاقات ستنتهي صلاحيتها في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥. وفي حين أُعيد أكبر عدد من البطاقات من ولاية راخين (٤٠٠.٠٠٠ تقريباً)، فإن معظم البطاقات المتبقية كان من ولايات شان وكاين ومون وكذلك من مقاطعات تانينتاري وباغو وأيارواي. وتبدو الخصوصيات المتعلقة بحاملي البطاقة المقيمين في ولاية راخين واضحة، لا سيما حقهم الظاهر في العبور إلى بنغلاديش ولكن ليس في التنقل بحرية داخل ولاية راخين وبقية ميانمار.

١٥- وقد سبق أن لاحظت المقررة الخاصة أن العديد من الأشخاص يشككون في عملية التحقق الخاص بالمواطنة. ففي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، لم تُصدر بطاقات الهوية للتحقق الوطني إلا بعدد يزيد شيئاً ما عن ٦٠٠ بطاقة في ولاية راخين مقابل ٢٦.٠٠٠ بطاقة تقريباً في أماكن أخرى. وتشمل أسباب ذلك عدم التشاور مع المجتمعات المحلية المتأثرة، مما يؤدي إلى عدم فهمها للعملية واستمرار القيود المفروضة على ممارسة المواطنين حقوقهم المعترف بها من خلال العملية. وكنتيحة لذلك، يعتمد معظم الروهينغيا وغيرهم من الأقليات من غير المواطنين على قائمة الأسر المعيشية الإلزامية باعتبارها الدليل الحالي الوحيد على الإقامة القانونية في ميانمار.

١٦- ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بأن الروهينغيا وغيرهم يُرغمون على طلب بطاقات الهوية للتحقق الوطني. فعلى سبيل المثال، يجب الآن على الشخص أن يكون حائزاً للبطاقة لطلب ترخيص الصيد وأذونات السفر. وهي تكرر دعوتها السابقة إلى إصلاح قانون المواطنة والعمليات ذات الصلة.

١٧- ولا تزال المقررة الخاصة تشعر بالقلق إزاء عدم شفافية عملية وضع القوانين وتكرر تأكيد توصياتها السابقة (انظر A/71/361، الفقرتين ٢٢ و٩٨(ب)). ويمكن النظر في اعتماد قانون بشأن وضع القوانين يحدد بوضوح عملية متسقة تشمل مشاورات منهجية ومجدية.

١٨- ولا يزال الدستور عائقاً أمام تحقيق ديمقراطية كاملة. ومن الأحكام المثيرة للقلق بشكل خاص تلك التي تؤدي فعلاً إلى عدم ممارسة أي رقابة مدنية على الجيش والتي تحتفظ للجيش بنفوذ هام ومشاركة كبيرة في البرلمان والسلطة التنفيذية. ولذلك، تعتقد المقررة الخاصة اعتقاداً راسخاً أن ميانمار ليست بعد بلداً تقوده حكومة مدنية حقاً. وعلى الرغم من فهمها أن المناقشات المتعلقة بالتعديل الدستوري لا تزال حساسة من الناحية السياسية، فإنها تشدد على أهميتها لعملية الإصلاح. وتلاحظ أن أي عملية مراجعة ستحتاج إلى وقت وجهد كبير لالتماس تدخلات من جميع أصحاب المصلحة. وهي لذلك تقترح النظر في إنشاء لجنة تحضيرية لدراسة عمليات المراجعة الممكنة.

## ٢- إقامة العدل

١٩- لا بد لسيادة القانون من وجود سلطة قضائية قوية ومحامين مستقلين. ولا يزال المحامون يواجهون صعوبات لرفع قضايا ضد المصالح القوية، مع تبليغ بعضهم عن تعرضهم للتخويف أو للإجراءات القانونية<sup>(١٦)</sup>. ويشجع المقرر الخاص إصلاح قانون مجلس نقابة المحامين (١٩٨٩) لمواءمته مع المبادئ الأساسية المتعلقة بدور المحامين.

٢٠- وهناك أيضاً حاجة إلى مواصلة تعزيز السلطة القضائية. وتشجع المقررة الخاصة على مواصلة العمل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية (٢٠١٥-٢٠١٧) للمحكمة العليا ومواءمة نظام التعيينات القضائية مع المبادئ الأساسية لاستقلال السلطة القضائية. وتلاحظ أن الفساد القضائي لا يزال يمثل مشكلة وتكرر دعوتها إلى اتخاذ خطوات للتصدي له (انظر A/HRC/31/71، الفقرة ١٦).

٢١- وزارت المقررة الخاصة، خلال زيارتها الأخيرة إلى ميانمار، معسكر الأشغال الشاقة في ولاية مون. وأعربت عن قلقها إزاء استخدام الأغلال كشكل من أشكال العقوبة الإضافية، بما في ذلك أثناء العمل في المقالع، وانعدام الشفافية بشأن كيفية اختيار السجناء لنقلهم إلى المعسكر. ولاحظت عدم وجود نظام مستقل لشكاوى السجناء في هذا المعسكر وفي السجون في جميع أنحاء ميانمار. وهي تلاحظ أيضاً الممارسة المبلغ عنها بشأن العمل في السجون لفائدة شركات خاصة، التي تدخل ضمن تعريف السخرة بموجب اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن السخرة، ١٩٣٠ (رقم ٢٩). وتأمل في أن يعالج قانون السجناء الجديد تلك المسائل، خاصة بمراجعة القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد مانديلا).

(٢) ما زال المحامي خين خين كياو يواجه اتهامات بموجب القانون الجنائي. انظر A/71/361، الفقرة ٢٤.

٢٢- وتقتضي إقامة العدل إجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان وتذكّر المقررة الخاصة ميانمار بالتزامها بالتحقيق بصورة منهجية في جميع الادعاءات. وتلاحظ أن على الحكومة التزاماً مسبقاً بإجراء "تحقيقات فورية وكاملة ومستقلة ومحيدة"<sup>(٣)</sup> ذات مصداقية على الرغم من أن مسألة تحديد ما إذا كان الشخص مذنباً تخص الجهاز القضائي. وتلاحظ المقررة الخاصة أن ميانمار قد أنشأت بعض هيئات التحقيق التي لا تمثل لتلك المتطلبات. وتلاحظ أيضاً أن المبدأ ١١ من المبادئ المتعلقة بالمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة يقتضي، في حالات الإعدام غير القانوني، أن "تواصل الحكومات التحقيق بواسطة لجنة تحقيق مستقلة أو إجراء مشابه" إذا كانت التحقيقات الأولية غير كافية.

## باء- الحيز الديمقراطي

٢٣- تعترف المقررة الخاصة بما حققته ميانمار من خطوات واسعة عند فتحها الحيز الديمقراطي في السنوات الأخيرة. ولكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار تطبيق أحكام قانونية مثيرة للجدل، لا سيما في القضايا الحساسة من الناحية السياسية، لتخويف وإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين وأعضاء المجتمع المدني، بسبل منها المراقبة الشديدة والاعتقال والمحاكمة. فقتل خبير القانون الدستوري كو ني في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ يبعث رسالة مثبّطة بشكل خاص لمن يكافحون من أجل حقوق الآخرين ويتكلمون باسمهم.

٢٤- وكما سبق التوضيح، هناك عدد من القضايا التي لم تُحسم بعد بشكل قاطع بعد مضي عدة سنوات، مثل قتل المراسل كو بار غيي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهناك أيضاً خطر متزايد على الناشطين في إثارة قضايا الحقوق البيئية والحق في الأراضي مع قتل الناشط ناو تشيت بان داينغ والصحفي سوي موي تون في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، على التوالي.

٢٥- وأعربت المقررة الخاصة عن قلقها أثناء اجتماعاتها بشأن إنهاء عقد فيونا ماكغريغور مع صحيفة "ميانمار تايمز" لأنها كتبت فيما يبدو عن انتهاكات مزعومة تتصل بالعمليات الأمنية في ولاية راخين. ويبدو أنها كانت مستهدفة بوجه خاص لأنها كانت تبلغ بنشاط عن حالات العنف الجنسي التي يُدعى تورط قوات الأمن فيها.

٢٦- وأبلغت المقررة الخاصة عن نحو ١٧٠ شخصاً سُجنوا لأنهم مارسوا بطريقة سلمية حقهم في حرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع<sup>(٤)</sup>. وهي ترى أن الاستخدام المتزايد للمادة ٦٦(د) من قانون الاتصالات (٢٠١٣) مثير للقلق بصفة خاصة، إذ أُبلغ عن أكثر من ٤٥ حالة، معظمها في السنة الماضية.

٢٧- واجتمعت المقررة الخاصة خلال الزيارة التي أجرتها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ بأشخاص احتجزوا بموجب ذلك الحكم لتعبيرهم عن آراء ضد الجيش، ومنهم هلا فون (كيات فا غيي) الذي حُكِم عليه بالسجن لمدة سنتين<sup>(٥)</sup>، وميو يان ناونغ تاين، الذي ما زال يُستمع

(٣) انظر المجموعة المحدثّة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ إجراءات لمكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2005/102/Add.1)، المبدأ ١٩.

(٤) انظر رابطة مساعدة السجناء السياسيين (بورما)، "January Chronology 2017". متاح في الموقع الشبكي التالي: <http://aappb.org/2017/02/aapp-b-monthly-chronology-of-jan-2017-and-current-political-prisoners-list/>

(٥) وُجِّهت لها فون تهماً بموجب هذا الحكم وحكمت آخرين.

لقضيته. وفي ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قبل أن تصل المقررة الخاصة إلى ميانمار بيومين، أُطلق سراح كبير الموظفين التنفيذيين لمجموعة "إلفن ميديا"، تان هتوت أونغ، ورئيس تحرير صحيفة "دايلي إيليفن"، واي فيو، بكفالة بعد أن وُجِّهت لهما اتهامات بموجب المادة ٦٦(د) بشأن افتتاحية تتهم رئيس وزراء يانغون بالرشوة، وذلك بعد أن رُفضت ثلاثة طلبات سابقة لإطلاق سراحهما بكفالة. وأُبلغت بحالات إضافية تنطوي على تعليقات ضد الرئيس هتين كياو ومستشارة الدولة أونغ سان سو كوي، ولكنها، نظراً لضيق الوقت، لم تتمكن من زيارة مرافق الاحتجاز ذات الصلة.

٢٨- والتقت المقررة الخاصة أيضاً بهتين كياو وخاين ميو تون، اللذين اتُهما بموجب المادة ٥٠٥(أ) و(ب) من القانون الجنائي على التوالي، بشأن ادعاءات ضد الجيش. وأُتهم هتين كياو أيضاً بموجب قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية لعام ٢٠١١ وحُكِم عليه بالسجن لمدة شهرين في شباط/فبراير ٢٠١٧.

٢٩- وقد سبق للمقررة الخاصة أن أعربت عن قلقها لأن قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية لعام ٢٠١١ لا يسمح بالتجمعات العفوية. ومع ذلك فإن من المحيّر أن طالباً طبيياً وحيداً اعتُقل فيما يبدو في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٧ وأُتهم بموجب هذا القانون لأنه عبّر عن دعمه للسلام لأن القانون يعرّف التجمع على أنه احتشاد "أكثر من شخص واحد".

## جيم- التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### ١- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتصلة بالأراضي

٣٠- ترى المقررة الخاصة أن تحسين أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أمر حيوي لضمان عدم ترك أحد خلف الركب في العملية الإنمائية. وهي تدعو الحكومة إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي يمكن أن يشكل، مع أهداف التنمية المستدامة، إطاراً شاملاً للجهود المبذولة في هذا المجال.

٣١- ولا يزال عمل الأطفال منتشراً على نطاق واسع في ميانمار إذ يتأثر به ١,١ مليون طفل. وقد انتاب المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء حالة فتاتين أُجبرتتا مؤخراً على العمل وتعرضتا للإيذاء في متجر للخياطة في يانغون. وأثارت مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في ميانمار دورها في تلك القضية بالذات وهي تشير إلى أن الانتهاكات المرتكبة ضد تلكا الطفلتين كان ينبغي التصدي لها كأولوية بدلاً من التوسط بشأن أجورهما المستحقة.

٣٢- وترحب المقررة الخاصة بالجهود التي تبذلها الحكومة، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، لوضع خطة عمل وطنية بشأن عمل الأطفال، وقائمة لأشكال العمل الخطرة المحظورة على الأطفال. وتكرر دعوتها إلى رفع سن التعليم الإلزامي، فضلاً عن أشكال أخرى من التعليم المهني التقني، تدريجياً لتتساوى مع سن العمل، وإلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، ١٩٧٣ (رقم ١٣٨). وعلى الرغم من ترحيبها بتمديد آلية الشكاوى المتعلقة بالسخرة مع منظمة العمل الدولية إلى عام ٢٠١٧، وإذ تلاحظ إعادة تنشيط الأفرقة العاملة التقنية والرفيعة المستوى، فإن من المهم أن تُتخذ مبادرات لإضفاء الطابع المحلي على الآلية.

٣٣- ومن المهم تسجيل المواليد لمكافحة عمل الأطفال وضمان حصولهم على الخدمات الحيوية. وترحب المقررة الخاصة بأول منبر إلكتروني لتسجيل المواليد وبالجهود الرامية إلى توسيع نطاق التسجيل. بيد أنها تلاحظ أن التسجيل منخفض بشكل مقلق بالنسبة إلى المسلمين في ولاية راخين وفي بعض المناطق المتأثرة بالنزاع في ولايتي كاشين وشان. وهي تشجع على زيادة الجهود الرامية إلى تحسين تسجيل المواليد في تلك المناطق، لا سيما بالنظر إلى أوجه الضعف الإضافية التي كثيراً ما يواجهها الأطفال هناك. وفي المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في ولاية كاشين، لا تحظى الوثائق المدنية الصادرة عن الجماعات الإثنية المسلحة باعتراف رسمي، مما يتسبب في صعوبة التحاق الأطفال الذين يحملون تلك الوثائق بالمدارس الحكومية.

٣٤- وترحب المقررة الخاصة بزيادة ميزانية وزارتي التعليم والرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين، كما ترحب بتوسيع نطاق التعليم المجاني ليشمل المدارس الثانوية. ومع ذلك، هناك حاجة إلى بذل جهود متواصلة لضمان توفير التعليم للجميع، ولا سيما للأقليات. وهي تشعر بالقلق لأن مؤهلات من درسوا في المدارس التي تديرها المنظمات الإثنية غير معترف بها، مما يزيد من صعوبة حصولهم على وظائف وفرص أخرى في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

٣٥- وفي ولاية راخين، تفيد التقارير بأن الحالة الاجتماعية - الاقتصادية ظلت ثابتة نسبياً، ولم يستفد المسلمون من أي تحسينات في العام الماضي. وفي حين تحسنت المرافق الصحية والهياكل الأساسية إلى حد ما، فإن عدد المهنيين الصحيين المهرة والمدرسين لا يزال يعاني من نقص حاد<sup>(٦)</sup>، ولا تزال السلطات تمنع المسلمين من الوصول إلى العديد من مستشفيات البلدات، حتى أثناء الطوارئ. وتكرر المقررة الخاصة دعواتها لضمان وصول جميع الأشخاص بأمان، دون تمييز، إلى مستشفيات البلدات. وفيما يتعلق بالوصول إلى التعليم، فهي تفهم أن هناك مدرسة ثانوية واحدة في منطقة سيتوي الريفية، وهي حالياً في خدمة من هم في سن المدرسة من أطفال الأسر التي طردت من تسع بلدات عقب العنف الذي اندلع في عام ٢٠١٢. وأماكن التعلم المؤقتة، التي لا توفر إلا التعليم الابتدائي الأساسي، عادة ما تكون مزدحمة وتعمل بفصول دراسية مزدوجة. وعلاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن الكثير من مدرسي ولاية راخين لا يرغبون في العودة إلى الجزء الشمالي من الولاية بعد إجلائهم عقب هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٣٦- وبعد مضي أربع سنوات، لا يبدو أن هناك أي تقدم في إيجاد حلول دائمة للمسلمين المشردين داخلياً الذين يبلغ عددهم ١٢٠.٠٠٠ شخص والذين ما زالوا في المخيمات في وسط ولاية راخين أو للمشردين داخلياً الذين يبلغ عددهم ١٤٠٠ شخص داخل بلدة مونغداو منذ عام ٢٠١٢. وقد أعيق اتخاذ المنظمات الإنسانية الدولية قرارات بشأن تخصيص الموارد وتوسيع الخدمات بسبب الافتقار إلى المعلومات المتعلقة بالأطر الزمنية والرؤى اللازمة لعودة المشردين داخلياً أو إعادة توطينهم. وتدعو المقررة الخاصة إلى معالجة الأنشطة الإنمائية والإنسانية وأنشطة بناء السلام بطريقة شاملة ومناسبة من حيث التوقيت وحساسة، مع مراعاة منظور حقوق الإنسان مراعاة كاملة لضمان انتقال سلس إلى حلول طويلة الأجل وإلى السلام والمصالحة.

(٦) انظر Center for Diversity and National Harmony, *Rakhine State Needs Assessment II* (Yangon, 2016).

٣٧- ويكتسي الحق في السكن اللائق أيضاً أهمية حاسمة وهو يشمل الحماية من الإخلاء القسري. وتفيد التقارير بأن حكومة ولاية راخين أقدمت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ على تحديد المباني المدعى أنها شيدت دون ترخيص بهدف هدمها. ويبدو أنها حددت أكثر من ٢ ٢٠٠ مبنى من هذا النوع في مونغداو، من بينها مساجد ومدارس دينية وأكثر من ٤٠٠ كشك وما يزيد على ١ ٦٠٠ مسكن. وفي بوتيدونغ، حُدِّد أكثر من ١ ٠٠٠ مبنى "غير قانوني"، من بينها مساجد ومدارس وأكشاك وأكثر من ٨٠٠ منزل. وتفيد التقارير بأن هدم تلك المباني بدأ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وشكلت المنازل ٨٠ في المائة من ١ ٠٠٠ هيكل تقريباً يُدعى أنه جرى تفكيكه من أصل ما يناهز ٢ ٠٠٠ مبنى حُدِّد في جنوب مونغداو. وجرى أيضاً تفكيك نحو ٨٩ من أصل ٢٨٥ منزلاً جرى تحديده في بلدة راتيدونغ. وفي بعض الحالات، يُدعى أن أشخاصاً أرغموا على تفكيك منازلهم أو تعرضوا لابتزاز أفراد الأمن لتجنب الهدم.

٣٨- وفي جميع تلك الحالات، يبدو أن الملاك أو المقيمين المتضررين لم تُقدّم لهم مساكن بديلة تستوفي معايير اللياقة<sup>(٧)</sup>، كما لم يُضمن لهم الحق في سبل انتصاف قانونية كافية وفعالة أو سبل انتصاف أخرى ملائمة، وهو ما يُشترط إتاحتها لمن يدعون أن حقوقهم في الحماية من الإخلاء القسري انتهك أو أنه مهدد بالانتهاك. ولذلك فإن المقررة الخاصة قلقة من أن تفكيك تلك الهياكل جزء من السياسة التمييزية المنهجية والمؤسسية الواضحة الأوسع نطاقاً التي تنتهجها الحكومة ضد السكان الروهينغيا والمسلمين في ولاية راخين.

٣٩- ولما كان ما يُقدر بـ ٧٠ في المائة من سكان ميانمار يعيشون في المناطق الريفية فإن الأراضي تكتسي أهمية محورية في سبل عيش السكان؛ ولا تزال معالجة مسألة مصادرة الأراضي في الماضي والحاضر من بين التحديات. وترحب المقررة الخاصة باستمرار إعادة الأراضي من جانب لجنة الاستعراض المركزية المعنية بالمزارع وغيرها من الأراضي المصادرة. غير أن ما يزيد على ٨ ٠٠٠ حالة لا تزال معلقة. وتشعر المقررة الخاصة بالقلق إزاء محاكمة من يحاربون مصادرة الأراضي. ففي ولاية شان، مثلاً، حُكِم على ٧٢ شخصاً بالسجن لمدة شهر بتهمة الاعتداء على ملكية الغير بعد العمل في أراضٍ كانوا يملكونها وصارها الجيش فيما يبدو.

٤٠- وتحتوي السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي، التي اعتمدت في عام ٢٠١٦ بعد مشاورات مكثفة، على ضمانات هامة، بما في ذلك بشأن الاعتراف بالاستخدام العرقي للأراضي، ومشاورات المجتمع المحلي. لذلك يساور المقررة الخاصة القلق إزاء إمكانية مراجعتها واحتمال إلغاء هذه الأحكام الرئيسية. وتدعو إلى إبقاء هذه الحماية وإلى صياغة قانون للأراضي يكون شاملاً ومتماشياً مع هذه السياسة ومع معايير حقوق الإنسان.

## ٢- التنمية المستدامة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٤١- من المهم، مع استمرار ميانمار في عملية الإصلاح، ألا تتركز الفوائد الناتجة عن هذا الإصلاح بين شرائح سكانية صغيرة. ومن المحتمل أن يقتضي ذلك وضع سياسات لمعالجة الأسئلة الصعبة المتعلقة بتقاسم الموارد وعمليات صنع القرار لإقرار المشاريع والاستراتيجيات

(٧) تشمل المعايير إمكانية الوصول والقدرة على تحمل التكاليف والصلاحيات للسكن وضمان الحيابة والملاءمة من الناحية الثقافية ومن حيث الموقع وإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. انظر

[www.ohchr.org/Documents/Issues/Housing/Guidelines\\_en.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Housing/Guidelines_en.pdf)

الإنمائية اللازمة لمكافحة تزايد عدم المساواة. وتذكر المقررة الخاصة بأهمية انتهاج شكل من أشكال التنمية المستدامة يكون محوره الإنسان ويحمي حقوق السكان المحليين.

٤٢- وقد تابعت المقررة الخاصة التطورات المتعلقة بمشروع منجم النحاس في ليتبادونغ. وهي تشعر بالقلق لعدم وجود مساءلة حتى الآن عن قتل حين وين في عام ٢٠١٤. وتشير إلى معلومات بشأن تدفق نفايات يحتمل أن تكون خطيرة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، واستمرار محاكمة المحتجين، بمن فيهم اثنان وُجِّهت إليهما تهم في حزيران/يونيه ٢٠١٦، وإلى أن ١٤١ أسرة معيشية إضافية تواجه الإخلاء بعد الإعلان عن خطة لتوسيع المنجم دون إجراء المشاورات اللازمة<sup>(٨)</sup>. وتدعو المقررة الخاصة إلى وقف الخطة ريثما تجرى مشاورات حقيقية مع المجتمعات المحلية، كما تدعو إلى تقوية الضمانات البيئية وإجراء مزيد من التحقيقات في وفاة حين وين.

٤٣- وقد سبق أن رحبت المقررة الخاصة باعتماد إجراءات تقييم الأثر البيئي (انظر A/HRC/31/71، الفقرة ٦٧)، ولكنها تلاحظ أن هناك تقارير تفيد بأنها لا تُنفذ باستمرار وأن هناك فهماً محدوداً لشروط المشاورات. وأخبرتها وزارة الموارد الطبيعية وحفظ البيئة بأنها بصدد صياغة مبادئ توجيهية للمشاورات العامة وتأمل أن يضمن ذلك مشاورات متسقة ومجدية.

٤٤- ولا تزال مشاريع التعدين تؤثر تأثيراً شديداً على حياة المجتمعات المحلية. وكانت المقررة الخاصة تأمل في السفر إلى هباكانت لزيارة المجتمعات المحلية المتضررة من التعدين، لكن طلبها قوبل بالرفض. وقد حالفها الحظ للاجتماع بأشخاص متضررين كانوا قد سافروا من هناك للاجتماع بها في مييتكينينا. ورسم هؤلاء الأشخاص صورة قاتمة، فقدّموا معلومات مفصلة عن دمار بيئي واسع النطاق، وعن معاناة الأطفال من صعوبات في التنفس بسبب غبار التعدين، وعن ١٠٠ شخص يُدعى أنهم قُتلوا جراء حوادث مرور شملت مركبات التعدين.

٤٥- وترحب المقررة الخاصة باعتراف وزارة الموارد الطبيعية وحفظ البيئة بالتحديات الرئيسية في القطاع وبرغبتها الواضحة في التصدي لها. ويحظى قرار تعليق إصدار وتحديد تراخيص استخراج البشب إلى أن يتم إصلاح الإطار القانوني بترحيب خاص. وتلاحظ المقررة الخاصة أنه سيكون من المهم، للاستفادة تماماً من تلك الفرصة، ضمان مراجعة الإطار القانوني والسياساتي عقب عملية تشاورية، وإدراج تدابير قوية للحماية من التجاوزات البيئية وانتهاكات حقوق الإنسان ومن الفساد. وتشجع على زيادة الشفافية في صناعة التعدين ككل مع نشر منهجي لأحدث المعلومات المتعلقة بحاملي التصاريح وشروط الترخيص. وتشجع الحكومة على اتخاذ الخطوات المناسبة للتحقيق في أي انتهاكات لحقوق الإنسان تتعلق بالأنشطة التجارية في جميع القطاعات والمعاقبة عليها وجبر أضرارها، ولكفالة وصول الضحايا إلى سبل انتصاف فعالة وفقاً للمعايير الدولية.

٤٦- وتلاحظ المقررة الخاصة أن التقرير الثاني لميانمار في إطار مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية من المقرر تقديمه في آذار/مارس، لكنها تدرك أن التماساً قُدّم لتمديد تلك المهلة. وهي ترحب بتشكيل لجنة رئيسية وبالاجتماع الأول للجنة التوجيهية في كانون الأول/ديسمبر. وتشجع الحكومة على أن تشكل على وجه السرعة فريق أصحاب المصلحة

(٨) انظر Amnesty International, *Mountain of Trouble: Human Rights Abuses continue Myanmar's Letpadaung Mine* (Index: ASA 16/5564/2017), available at [www.amnesty.org/en/documents/asa16/5564/2017/en/](http://www.amnesty.org/en/documents/asa16/5564/2017/en/)

المتعددين على الصعيد الوطني وتشدد على ضرورة بدء العمل على إعداد التقرير الثاني فوراً، بالتعاون مع المجتمع المدني. وتدعو أيضاً إلى إدماج قطاع اليشب إدماجاً كاملاً في ذلك التقرير.

٤٧- وتستخدم صناعة الملابس في ميانمار حالياً نحو ٣٥٠.٠٠٠ عامل، معظمهم من النساء. وتعرب المقررة الخاصة عن انزعاجها من معرفة أن بعض المصانع تنتهك معايير العمل، بوسائل منها إجبار العمال على العمل الإضافي وحجز المرتبات في فترات المرض<sup>(٩)</sup>. وتذكر المقررة الخاصة بأن الشركات تتحمل مسؤولية عدم التسبب في انتهاكات حقوق الإنسان أو الإسهام فيها أو الارتباط بها ارتباطاً مباشراً. وتهيب بجميع المستثمرين ومؤسسات الأعمال في ميانمار أن تضمن على نحو استباقي التزامها بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" ومعايير أخرى ذات صلة، وتكفل احترام حقوق الإنسان من خلال السياسات والعمليات ذات الصلة، وتعالج أي آثار ضارة بالحقوق تكون متورطة فيها. وتشجع على تطبيق مبادئ العقود المسؤولة لضمان معالجة التطرق لحقوق الإنسان في المفاوضات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية بين ميانمار والمستثمرين الأجانب في الأعمال التجارية. ومن المهم أيضاً ضمان إجراء مشاورات عامة حقيقية بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية التي يجري وضعها وضمان أن هذه المعاهدات تحمي قدرة ميانمار على التنظيم لحماية حقوق الإنسان.

## دال- النزاع وعملية السلام

٤٨- يساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء استمرار العنف وتصاعده في ولايتي كاشين وشان وولايات أخرى وإزاء زيادة تأثير ذلك على السكان المدنيين. وقد تدهور الوضع بشكل كبير في الأشهر الأخيرة، وبلغها أنه حالياً أسوأ مما كان عليه في أي وقت في السنوات القليلة الماضية، مع تزايد اقتراب القتال من المراكز الحضرية والمناطق الأهلة بالسكان.

## ١- التشرّد والوصول

٤٩- في شمالي ولاية شان، سُردّ مؤقتاً حوالي ١٥.٠٠٠ شخص تقريباً، أي مجموع سكان منطقة مونغكوي تقريباً. وقد عاد الآن كثير منهم، ولكن المقررة الخاصة أبلغت أن التنقل من المدينة وإليها لا يزال مقيداً. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تفيد التقارير بأن ٤.٠٠٠ شخص إضافي بقوا مشردين في شمالي ولاية شان عقب تصاعد القتال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. واندلعت أيضاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ اشتباكات بين جيش الأركان والتامداو (جيش ميانمار) في ولاية تشين أدت إلى تشريد ٢٠٠ شخص؛ ولا يزال ٢.٠٠٠ شخص مشردين عقب الاشتباكات التي اندلعت في وسط ولاية راخين في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ولا يزال حوال ٥.٥٠٠ شخص مشردين في ولاية كاين عقب العنف الذي اندلع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

(٩) انظر Martje Theuvs and Pauline Overeem, *The Myanmar Dilemma: Can the garment industry deliver decent jobs for workers in Myanmar?* (Amsterdam, Centre for Research on Multinational Corporations, Action Labor Rights and Labour Rights Defenders and Promoters, 2017).

٥٠ - وفي ولاية كاشين، بلغ عدد الأشخاص المشردين حديثاً حسب التقديرات ٧ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم جل سكان ثلاثة مخيمات للأشخاص المشردين داخلياً تقع في مناطق لا تخضع لسيطرة الحكومة بعد سقوط قذائف بالقرب من المخيمات. وأجبر أولئك الأفراد الذين سبق أن شردوا مرة على الفرار مرة ثانية وفي بعض الحالات للمرة الثالثة، تاركين في أغلب الأحيان كل شيء وراءهم في عجلة السعي إلى التماس الأمان. وحاول بعضهم دون جدوى عبور الحدود الصينية. ولا يزال العديد منهم معلقين في المنطقة الحدودية دون مأوى مناسب. ووصل آخرون إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. واجتمعت المقررة الخاصة ببعض أولئك الأشخاص وأخبرت أسرة لديها أربعة أطفال صغار أنها أُجبرت على حفر حفرة في الغابة والبقاء فيها طوال الليل لمدة ستة أيام محاولة في الوقت نفسه إيجاد الأموال اللازمة لمغادرة المنطقة.

٥١ - ويتفاقم الوضع المؤلم الذي يعيشه المدنيون في ولايتي شان وكاشين من جراء تزايد القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية. وخلال أكثر من ثمانية أشهر، رُفض للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بصورة منهجية إذن السفر من المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرتها لتقديم مساعدة حيوية وفي بعض الحالات منقذة للحياة إلى أكثر من ٤٠ ٠٠٠ مشرد داخلياً. وقد بدأت القيود تتزايد أيضاً فيما يخص الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، إذ يجب الحصول على موافقة طبقات إضافية، بما في ذلك القيادة العسكرية الشمالية. وعندما يُمنح الترخيص، كثيراً ما يقتصر على الموظفين الوطنيين. وما زالت المنظمات المحلية، ذات القدرات المحدودة في غالب الأحيان، تواصل تقديم المساعدة التي توجد هناك حاجة ماسة إليها ولكنها تواجه أيضاً قيوداً متزايدة. ورُفض لأسباب أمنية طلب المقررة الخاصة لزيارة لايزا والاجتماع بالمتضررين. وطلبت بعدئذ زيارة مونغكوي ومواقع أخرى في ولاية شان بدلاً من ذلك، ولكن هذا الطلب قوبل بالرفض أيضاً.

٥٢ - وتشدد المقررة الخاصة على ضرورة ضمان وصول الأمم المتحدة وشركائها على نحو منظم ومستقل ويمكن التنبؤ به إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية أينما كانوا. وهي تذكر الحكومة بالتزامها بـ "عدم ترك أي أحد خلف الركب"<sup>(١٠)</sup>، وتهيب بها وبجميع الأطراف الأخرى أن تسمح بالوصول فوراً ودون عراقيل إلى جميع المواقع التي تضم مشردين داخلياً. وتهيب أيضاً بالحكومة أن تسحب رسمياً الاقتراح غير المقبول بأن يقطع المشردون داخلياً مسافات واسعة عبر خطوط النزاع لتلقي المساعدة.

٥٣ - وترحب المقررة الخاصة بأول تجربة لعودة لاجئين طوعاً من تايلند في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ ضمت ٧١ فرداً. وهي تشدد على أن جميع حالات العودة يجب أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية. وتلاحظ أيضاً أن الحاجة استدعو إلى وضع سياسات واضحة لمعالجة القضايا التي من المرجح أن تعيق حالات العودة، بما فيها الأمن والسلامة، وإزالة الألغام الأرضية، والسكن اللائق، وعند الاقتضاء إعادة الأراضي للعائدين، واستعادة الوثائق القانونية الحيوية، والمساواة في الحصول على الخدمات العامة وسبل العيش.

(١٠) انظر Htin Lynn, Director-General, International Organizations and Economic Department, Ministry of Foreign Affairs, Myanmar, statement delivered at the World Humanitarian Summit, Istanbul, Turkey, 24 May 2016. متاح في الموقع الشبكي التالي: [https://consultations.worldhumanitariansummit.org/bitcache/f6e4658\\_e546e2b02b37aaa9f839c9f7641c69aca?vid=581020&disposition=inline&op=view](https://consultations.worldhumanitariansummit.org/bitcache/f6e4658_e546e2b02b37aaa9f839c9f7641c69aca?vid=581020&disposition=inline&op=view)

## ٢- الانتهاكات المتصلة بالنزاع

٥٤- يساور المقررة الخاصة القلق إزاء استمرار ورود تقارير عن الانتهاكات المتصلة بالنزاع التي ترتكبها جميع الأطراف، بما في ذلك التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، والعنف الجنسي والجنساني، والقتل التعسفي، والاختطاف، لأغراض منها السخرة والاستخدام كدروع بشرية، والنهب، ومصادرة الممتلكات.

٥٥- وهناك أيضاً اتجاه يبعث على القلق لهجمات تفيد التقارير بأنها عشوائية في المناطق المدنية أو بالقرب منها، بما في ذلك مواقع المشردين والمدارس وفي بعض الحالات مناطق لا تُعرف فيها أهداف عسكرية مشروعة. وفي حادثة وقعت في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، قُتل حسب التقارير مدنيان أحدهما فتى عمره ٦ سنوات عندما سقطت قذائف مدفعية في قرية في شمالي ولاية شان.

٥٦- ولا يزال العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك عنف العشير، مشكلة في جميع أنحاء البلد ولكنه منتشر بشكل خاص في مناطق النزاع والمناطق التي عرفت زيادة في الحضور العسكري. ولا يمكن للناجين الوصول إلى الخدمات التي تنقذ الحياة إلا بقدر محدود بسبب القدرات المحدودة المتاحة لمقدمي الخدمات والأخصائيين، والقيود المفروضة على حرية تنقل المرأة بسبب زيادة الحضور العسكري. وهناك العديد من الادعاءات المتعلقة بحالات اغتصاب ارتكبتها أفراد قوات الأمن في ولاية راخين عقب هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. ويمكن لعدد قليل من الناجين الوصول إلى الرعاية الطبية اللازمة. وهناك انتشار واسع للتقصير في التبليغ؛ فلم تقبل الإحالة إلى مقدمي الرعاية الصحية في عام ٢٠١٦ سوى ٥٠ في المائة من النساء في ولاية راخين و١٨ في المائة من النساء في ولاية كاشين. وقد استُمدت هذه الأرقام من بيانات برمجة تمثل جزءاً صغيراً من الحوادث؛ والأغلبية الساحقة تبقى غير مبلغ عنها. ويُدعى أن الناجين يُطلب منهم عدم الإبلاغ عن العنف الجنسي والجنساني إلى المنظمات الإنسانية وأحياناً يواجهون العواقب إن فعلوا ذلك. وفي الحالات التي يبلغ عنها، لا يزال الإفلات من العقاب منتشرًا على نطاق واسع. وبعد مضي عامين على اغتصاب وقتل مدرسين من كاشين في عام ٢٠١٥، هما ماران لو را وتانغباو هنوان نان تسين، لا يزال الجناة طلقاء. ولم تُحل بعد قضيتا سوملوت روا جا و جا سينغ إينغ اللتين سبق تسليط الضوء عليهما.

٥٧- وتحيط المقررة الخاصة علماً بالمعلومات المقدمة من الحكومة التي تفيد بأن تسعة أفراد عسكريين متهمين بالاغتصاب حوكموا في محاكم مدنية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، لكن العديد من الحالات التي تورط فيها أفراد جيش ميانمار ما زالت تنتظر فيها المحكمة العسكرية بدلاً من إحالتها إلى المحاكم المدنية. فقد حوكم سبعة جنود في المحكمة العسكرية لقتلهم خمسة مدنيين في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وحُكِم عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات. ولا يزال مقتل مدنيين آخرين في اليوم نفسه وفي الموقع نفسه دون تفسير.

٥٨- وفي ولاية راخين، اجتمعت المقررة الخاصة بأفراد محتجزين بموجب المادة ١٧(١) من قانون الجمعيات غير القانونية (١٩٠٨)، الذي لا يتفق مع المعايير الدولية. وتعرب المقررة الخاصة مجدداً عن قلقها لأن بعض الأفراد المحتجزين بموجب هذا القانون يدعون أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء الاستجواب. وتشعر بالقلق أيضاً إزاء حالة قسّين من كاشين، هما لانغجاو غام سينغ ودومداو ناونغت لات، تحدثا إلى صحفيين عقب تفجير كنيسة في مونغكوي. وكانت

الحكومة في البداية قد أنكرت تورطها في اختفائهم ولكن جيش ميانمار اعترف لاحقاً باحتجازهم. وهي تدرك أنهما نُقِلَا إلى مركز شرطة ووُجِّهت إليهما اتهامات بموجب القانون المذكور. وهي تتساءل عما إذا كان من المحتمل أن تكون هذه حالة انتقام لإعراهم عن رأيهم، وتدعو إلى إجراء تحقيق وافٍ ونزيه، فضلاً عن احترام الأصول القانونية.

٥٩- ولا تزال ثمانية أطراف في نزاع ميانمار مدرجة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة (انظر A/70/836-S/2016/360، المرفق ١). وترحب المقررة الخاصة بالإفراج عن أكثر من ٨٠٠ طفل من القوات المسلحة منذ عام ٢٠١٢، فضلاً عن تحسين إجراءات التحقق من السن. وهي تهاب مجدداً بالحكومة أن تصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، وبالجماعات المسلحة الإثنية أن تضع خطط عمل، بما في ذلك ضد تجنيد القصر.

٦٠- وتدين المقررة الخاصة بأشد العبارات الاستخفاف التام الواضح بحياة المدنيين وتشدد على الحاجة إلى أن تتخذ جميع الأطراف خطوات فورية لحماية المدنيين واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإنهاء العنف. وتشير بوجه خاص إلى المادة ٣ المشتركة بين اتفاقيات جنيف التي تنص على حماية المدنيين من المعاملة اللاإنسانية والعنف ضد حياتهم وسلامتهم الشخصية في حالات النزاعات المسلحة غير الدولية. وينبغي اتخاذ خطوات عاجلة لضمان إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في جميع الانتهاكات. وينبغي أيضاً توفير التدريب والتوعية في الجيش والجماعات المسلحة وتوسيع نطاقهما.

### ٣- عملية السلام

٦١- في هذا السياق المثير للقلق، تستمر عملية السلام. وترحب المقررة الخاصة بالجهود التي تبذلها الحكومة للدخول في حوار مع كل الجماعات. وعُقد مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وحضره ممثلون للحكومة والبرلمان وجيش ميانمار و١٨ جماعة مسلحة، في حين استُبعدت ٣ مجموعات مسلحة أخرى. وأُخبرت، خلال زيارتها الأخيرة، بأن حوارات وطنية عُقدت في ثلاث مناطق (ولاية كاين، ومنطقة تانينتاري، وناي ببي تاو) كجزء من العملية التشاركية. وسيُعقد مؤتمر السلام المقبل على مستوى الاتحاد قريباً؛ ومن غير الواضح حالياً ما إذا كانت كل الجماعات ستستطيع المشاركة. وترحب المقررة الخاصة بتأكيدات أن حقوق الإنسان ستُعتمد عبر المناقشات وتشدد على الحاجة إلى إدراج التزامات وآليات المساءلة وعدم التمييز، فضلاً عن المسائل المتعلقة بتقاسم الأراضي والموارد الطبيعية وأوجه عدم المساواة المترسخة. وتلاحظ المقررة الخاصة أن من المقرر عقد منتدى مواز لمنظمات المجتمع المدني وتؤكد من جديد الدور الحيوي للمجتمع المدني في عملية السلام.

٦٢- وترحب المقررة الخاصة بزيادة تمثيل المرأة في مؤتمر بانغلونغ للقرن الحادي والعشرين، حيث مثلت المرأة ١٣ في المائة من مجموع المشاركين، وتلاحظ في الوقت نفسه أن ذلك لا يزال أقل من الحد الأدنى المتفق عليه سابقاً وهو ٣٠ في المائة. وقد تلقت تأكيدات بأن جهوداً ستُبذل لزيادة التمثيل إلى أكثر من ذلك في المؤتمر المقبل وهي تأمل في بلوغ الحد الأدنى. وتسليط الضوء على ضرورة تمثيل المرأة على جميع المستويات، بما في ذلك في مناصب صنع القرار والمناصب القيادية

وآليات التنفيذ، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و١٨٨٩ (٢٠٠٩). وتلاحظ بقلق أن مسألة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة لم يُعترف بها كمجال ذي أولوية، فلم تُدرج كأحد المواضيع الفرعية الـ ٢٠ المحددة خلال عملية السلام. وتوصي بالنظر في إنشاء فريق استشاري للقضايا الجنسانية على الصعيد الوطني.

٦٣- ولا تزال ميانمار أحد أكثر البلدان المزروعة بالألغام في العالم؛ فقد أُبلغ عن ١٥٩ إصابة في عام ٢٠١٥<sup>(١١)</sup> وعن العديد من الإصابات الأخرى في عام ٢٠١٦. ويساور المقررة الخاصة قلق بالغ إزاء الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب على العدد المتزايد من المدنيين الذين يُشردون حالياً وكذلك على جهود إعادة التوطين في المستقبل. وتهيب مجدداً بجميع الأطراف أن تكف فوراً عن استخدام الألغام الأرضية وبالحكومة أن تصدق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وتدعو إلى إعطاء الأولوية لأنشطة الإزالة ووضع الخرائط والتطهير والتسييح وتوسيع نطاق هذه الأنشطة.

## هاء- الهجمات على مرافق شرطة الحرس الحدودي في ميانمار في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وتداعياتها

٦٤- في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تفيد التقارير بأن جماعات مكونة من رجال مسلحين شنوا هجمات منسقة على ثلاثة مرافق لشرطة الحرس الحدودي في ميانمار في ولاية راخين (في كيبو كان بيبين ونغا خو يا في بلدة مونغداو وفي كوي تان كاوك في بلدة راتيدونغ). وبالإضافة إلى التسعة أفراد من قوة الشرطة في ميانمار الذي يُدعى أنهم قُتلوا، يبدو أن المهاجمين المسلحين استولوا على أسلحة وذخيرة. وردت قوات الأمن (جيش ميانمار وشرطة ميانمار وشرطة الحرس الحدودي) على الفور بعملية مضادة لملاحقة المهاجمين واسترداد الأصناف المسروقة. وأصدرت وزارة الدفاع بياناً في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر أعلنت فيه أن العملية الأولى ستستغرق ثلاثة أشهر قابلة للتمديد.

٦٥- وخلال العمليات المضادة اللاحقة، تفيد التقارير بحدوث مزيد من الاشتباكات، أخطرها في ١٢ و١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وتفيد الحكومة بأن "عمليات تطهير" شهدت أكثر من ٢٠ هجوماً وكميناً إضافياً، مما أدى إلى مقتل سبعة جنود، من بينهم قائد رتل، وضابط شرطة وإصابة عدد آخر منهم. وتفيد التقارير بأن حكومة بنغلاديش اعتقلت وأعادت إلى حكومة ميانمار شخصين عبر الحدود يُشتبه في أنهما من المهاجمين. ويبدو أن معلومات مبكرة بشأن أصول المهاجمين ودوافعهم وتفصيل أخرى تم الحصول عليها من استجواب ذلكما الشخصين وكذلك شخصين آخرين يشتبه فيهما أوقفتهما سلطات ميانمار.

(١١) انظر International Campaign to Ban Landmines and Cluster Munition Coalition, *Cluster Munition Monitor 2016* (August 2016). متاح في الموقع الشبكي التالي: [www.the-monitor.org/media/2394895/Cluster-Munition-Monitor-2016-Web.pdf](http://www.the-monitor.org/media/2394895/Cluster-Munition-Monitor-2016-Web.pdf).

## ١- تعذر الحصول على المعلومات والسكان المتضررون

٦٦- في أعقاب تلك الأحداث مباشرة، مددت الحكومة حظر تجول قائم من الساعة ١٩/٠٠ إلى الساعة ٦/٠٠ في مونغداو وبلدتين أخريين. وبخصوص "عمليات التطهير"، أعلنت بلدات مونغداو وبوتيدونغ ورايتدونغ رسمياً بلدات متضررة وأغلقت لأسباب أمنية. وعُلق جميع العمليات والأنشطة الإنسانية المضطلع بها عادة في تلك المناطق. وغادر تلك المناطق المدرسون والعاملون في قطاع الصحة وغيرهم من مقدمي الخدمات، وأفادت تقارير بأن طائرات هليكوبتر عسكرية استخدمت في بعض الحالات لإجلاء الموظفين المدنيين في راخين من المناطق النائية.

٦٧- وحتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، تفيد التقديرات بأن حوالي ٣٠٠٠ فرد من أفراد المجتمع المحلي في راخين شُردوا. وتفيد التقارير بأن بعض الأشخاص نُقلوا بحراً من مونغداو والعديد منهم حصلوا على مأوى مؤقت في مدن بوتيدونغ ومونغداو وسيتوي. ولبت احتياجاتهم حكومة الولاية والمنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الدينية، ورُفضت في أغلب الأحيان المساعدة الدولية المعروضة من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. وعلى العكس، يبدو أن أعضاء طائفة الروهينغا المشردين الذين قُدر عددهم بين ١٠٠٠٠ و١٥٠٠٠ شخص حتى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر لم يتلقوا أي مساعدة حكومية ومنحتهم المأوى المجتمعات المحلية المضيفة في القرى المتضررة من العمليات الأمنية. ولم يُسمح للمنظمات الإنسانية بتقييم احتياجات السكان المحتاجين وتبليتها رغم أنها كانت مستعدة لفعل ذلك. ونظراً إلى عدم إمكانية وصول العمليات الإنسانية، كان من الصعب للغاية التأكد بدقة من العدد الفعلي للمشردين واحتياجاتهم.

٦٨- وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، نظراً لتعليق الخدمات الإنسانية الموجودة سابقاً في معظم أنحاء شمالي راخين، بقي أكثر من ١٥٠٠٠٠ شخص دون مساعدتهم النقدية والغذائية والتغذوية العادية؛ ولم يستطع ٣٤٠٠ طفل شُخصت لديه فعلاً حالة سوء تغذية حادة الحصول على علاجهم المعتاد المنقذ للأرواح؛ ولم يستطع ٢٩٠٠ طفل عولجوا من حالة سوء تغذية حادة الحصول على علاج المتابعة وأصبح خطر الانتكاس يهددهم بشدة؛ وكانت حالات ٤٢٠٠٠ شخص، بمن فيهم ٣٧٠٠٠ طفل يعانون من حالة سوء تغذية حادة معتدلة، معرضة بشدة لخطر التدهور لتصبح حالات سوء تغذية حادة<sup>(١٢)</sup>. وتعذر أيضاً على نساء حوامل يُقدر عددهن بـ ٧٦٠٠ امرأة الحصول على رعاية طبية مستمرة<sup>(١٣)</sup>. وتفيد التقارير بأن أعضاء الطائفة الهندوسية في مونغداو يعانون أيضاً من نقص الغذاء وانعدام الخدمات الطبية وتحديات أخرى نتيجة للقيود المفروضة على التنقل وللعمليات الأمنية. وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٧، قدرت الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في بنغلاديش أن حوالي ٦٩٠٠٠ شخص عبروا إلى بنغلاديش في أعقاب هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقدر برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) أن ٢٤٠٠٠ شخص إضافي من الروهينغا أصبحوا مشردين داخلياً في شمال

(١٢) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "Update on the situation in Rakhine State - 4 November 2016"، بريد إلكتروني إلى المفوضية، ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(١٣) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "OCHA Update — Humanitarian situation in the northern part of Rakhine State, Myanmar — 13 December 2016". متاح في الموقع الشبكي التالي: <http://reliefweb.int/report/myanmar/ocha-update-humanitarian-situation-northern-part-rakhine-state-myanmar-13-december>

مونغداو. وبحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، عاد أغلبية الأشخاص من جماعتي راخين ومرو الإثنتين الذين كانوا قد سُردوا من ديارهم رغم أن حوال ٢٧٢ شخصاً من الراخين والمرو ظلوا مشردين في مونغداو وبوتيدونغ.

٦٩- وفي نهاية المطاف، سُمح بوصول المساعدات الإنسانية تدريجياً، أحياناً بطريقة مخصصة تقريباً. فعلى سبيل المثال، قُطع التزام باستئناف الأنشطة الإنسانية في أعقاب البعثة الدبلوماسية التي قادتها الحكومة وضمت مقيم الأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية وسفراء أو رؤساء بعثات من تسعة سفارات لزيارة قرى مختارة في شمالي راخين في ٢ و٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ومع ذلك، تمكن البرنامج من تقديم أسبوعين من حصص الإعاشة لأربع قرى فقط في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر بعد هذا الالتزام. وعلاوة على ذلك، كانت تلك شحنات مسموحاً بها مرة واحدة ويجب أن يسلمها موظفون وطنيون فقط.

٧٠- وقُبيل زيارة المقرر الخاص، أُعلن أن برنامج الأغذية العالمي سُمح له بالوصول إلى ٤٣ منطقة قروية (تتضمن ١٥١ قرية) في شمال مونغداو مع استئناف العمليات العادية في تلك المنطقة، رغم أن القيود المفروضة على الموظفين الدوليين كانت قائمة وقت كتابة هذا التقرير. وفي ٢ شباط/فبراير ٢٠١٧، في الوقت الذي فتحت المستوصفات ومراكز التغذية أبوابها من جديد في بعض المناطق، يبدو أن عدداً أقل من الأشخاص كانوا يصلون إليها لأن الوضع ظل متوتراً والتنقل محصوراً من خلال نظام صارم للإذن بالسفر.

٧١- ومباشرة بعد هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر والعمليات الأمنية التي تلتها، كان من الصعب الحصول على معلومات بشأن الحالة في شمالي ولاية راخين. ولم يُسمح لوسائل الإعلام المستقلة بالدخول، وعلى الرغم من تشكيل "لجنة إعلامية" في إطار مكتب مستشارة الدولة، بدا أن الكثير من المعلومات الصادرة مماثلة لتلك التي تصدرها وزارة الدفاع. وبعد مزيد من الضغط الدولي، سُمح لفريق من الصحفيين بإجراء زيارة تديرها الحكومة إلى شمالي راخين في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، فوصل الفريق إلى نفس المناطق تقريباً التي وصلتها البعثة الدبلوماسية في وقت سابق. ولم يُقدم أي تفسير عن كيفية اختيار المشاركين وبدا أن هناك تقارير قليلة عقب الزيارة. وكان من بين النتائج المأساوية ما أُبلغ عنه من قطع رأس قروي في عمل انتقامي واضح لأنه تحدث إلى الصحفيين. ولا تزال الظروف المحيطة بعملية القتل المذكورة غير واضحة على الرغم من أن الحكومة أفادت بأن الجماعة المسؤولة عن هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر كانت وراء تلك العملية وكذلك وراء ١٣ عملية قتل أخرى أُبلغ عنها. وحتى الآن، لا تزال تلك الإفادات غير مؤكدة ولا تزال وسائل الإعلام المستقلة وجهات رصد حقوق الإنسان غير قادرة على الوصول إلى شمال راخين.

## ٢- الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان

٧٢- على إثر هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر وبدء العمليات الأمنية، بدأت تظهر تقارير بشكل متزايد ومستمر بشأن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الروهينغيا. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت المقررة الخاصة والعديد من خبراء الأمم المتحدة علناً عن قلقهم إزاء ادعاءات الإعدام بإجراءات موجزة، بما في ذلك ضد الأطفال، والاعتقالات التعسفية، وكذلك إحراق المنازل والمساجد كجزء من العمليات الأمنية. ودعا الخبراء إلى إجراء تحقيقات شاملة ونزيهة

في جميع حالات الإعدام الخارجة عن نطاق القانون والتعسفية وبإجراءات موجزة وإلى السماح بوصول المنظمات الإنسانية لإجراء تقييم للاحتياجات، ومواصلة تقديم المساعدة، وكفالة توفير حماية السكان المتضررين وتلبية احتياجاتهم وضمان رفاههم بصورة عاجلة وعلى نحو ملائم<sup>(١٤)</sup>.

٧٣- وعلى الرغم من تعذر الوصول إلى المناطق المتضررة، لا تزال التقارير تصدر عن جهات منها المنظمات غير الحكومية الدولية ووسائل الإعلام، استناداً إلى الصور الساتلية والتحليل، فضلاً عن المقابلات مع الأشخاص الذين فروا من ولاية راخين<sup>(١٥)</sup>. وردت الحكومة باستمرار على تلك الادعاءات بالإنكار والرفض. وفي حين رفضت الحكومة طلب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بأن تسمح للفريق بالوصول إلى شمالي ولاية راخين<sup>(١٦)</sup>، سمحت حكومة بنغلاديش بوصول فريق مؤلف من أربعة أعضاء من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) للاجتماع في بازار كوكس بأعضاء السكان الروهينغا الذين فروا من شمالي راخين في أعقاب أحداث ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ووثق التقرير العاجل الصادر في ٣ شباط/فبراير عدداً مروعاً من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي بدا أنها وقعت بطريقة منهجية وواسعة النطاق "تشير إلى أن من المرجح جداً أن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت"<sup>(١٧)</sup>. وتشمل الانتهاكات المزعومة المسجلة من شهادات أكثر من ٢٠٠ شخص من الروهينغا عمليات قتل خارج نطاق القانون وحالات الاختفاء القسري، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، والاختصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والجنساني، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والترحيل، والنقل القسري نتيجة للعنف والاضطهاد. وتبين الشهادات أن الهجمات على قرى الروهينغا، بما في ذلك تدمير المنازل والمخزونات الغذائية عمداً، جعلت من المستحيل لشعب الروهينغا أن يواصل العيش في قراه، "مما أنشأ بيئة قسرية تُعد بمثابة تشريد قسري". وفي هذا الصدد، حث المفوض السامي ميانمار على وضع حد للعمليات العسكرية وإجراء تحقيق مستقل.

٧٤- وعلى الرغم من أن المقررة الخاصة استطاعت أن تصل إلى خمس من قرى الروهينغا في مونغداو التي صدر منها العديد من التقارير المتعلقة بالانتهاكات المزعومة وأن تتحدث إلى القرويين، فإن زيارتها أجريت في فترة زمنية وجيزة على مدى يوم واحد، مما جعل من الصعب التأكد من النطاق الكامل للادعاءات المنقولة وموثوقيتها. وعلاوة على ذلك، لاحظت المقررة الخاصة، عندما كانت تحدث إلى أعضاء المجتمع المحلي، حالة من الخوف والقلق الشديدين لدى أولئك الذين تكلموا معها وهي تدرك أن من الممكن أن يبلغ مخبرون من داخل المجتمع المحلي في وقت لاحق إلى أشخاص آخرين عن تلك المحادثات رغم أن المسؤولين الحكوميين وأفراد الأمن لم يرصدوها عن كثب. وزارت المقررة الخاصة أيضاً المجتمعات المحلية في راخين، بما في ذلك جماعة مشردة داخلياً من طائفة المرو وجماعة من الطائفة الهندوسية خلال زيارتها لولاية راخين. وهي تلاحظ أن جميع المجتمعات المحلية أبلغت عن زيادة صعوبات سبل العيش بعد هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك القلق والخوف.

(١٤) انظر [www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20742&LangID=E#sthash](http://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20742&LangID=E#sthash)

(١٥) انظر هيومن رايتس ووتش، "Burma: military burned villages in Rakhine State"، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. متاح في الموقع الشبكي التالي: [www.hrw.org/news/2016/12/13/burma-military-burned-villages-rakhine-state](http://www.hrw.org/news/2016/12/13/burma-military-burned-villages-rakhine-state)

(١٦) انظر [www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21042&LangID=E](http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21042&LangID=E)

(١٧) انظر [www.ohchr.org/Documents/Countries/MM/FlashReport3Feb2017.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/Countries/MM/FlashReport3Feb2017.pdf) أيضاً A/HRC/32/18.

٧٥- ومن أبرز ما لوحظ خلال زيارة مونغداو "الأبواب المعلقة". وكان قد أُبلغ سابقاً أن القرويين أُمرُوا خلال العمليات الأمنية بإزالة السياجات حول منازلهم وحظائرهم وحمامات الوضوء وبرك المياه (يدعى أن ذلك كان مرفوقاً بمضايقة القرويين واعتقالهم وابتزازهم). ويبدو أن ملاحظة الأبواب منتصبة وحدها دون تسييج يثبت تلك الأوامر التي جعلت النساء يشعرن بالضعف وانعدام الأمن بشكل خاص لأن مرافق الاستحمام والمراحيض عادة ما توجد داخل تلك السياجات. ولاحظت المقررة الخاصة أن سلطات مونغداو أصدرت في وقت مبكر من شهر حزيران/يونيه تعليمات تحظر التسييج بالزنك حول منازل "البنغاليين" وأفيد بأن تنفيذ هذا الأمر عُجِّل عقب هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وقد سبقت الاعتبارات الأمنية كتبريرات لتلك التعليمات، لكن يبدو أنها أشكال إضافية من التخويف والمضايقة والتمييز في نهاية المطاف ضد السكان الروهينغيا لجعل ظروف معيشتهم لا تُطاق.

٧٦- وشعرت المقررة الخاصة بمزيد من الجزع لسماع أن قائمة سنوية محدثة للأسر المعيشية تُجرى عادة في كانون الثاني/يناير قد بدأ العمل بها في بعض المناطق. وأفادت التقارير بأن العملية جارية منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ في بلدات شمالي راخين الثلاث. وبالنسبة للعديد من الروهينغيا والقرويين المسلمين، يشكل كونهم على قائمة الأسر المعيشية الإلزامية الدليل الوحيد حالياً على وضعهم القانوني في ميانمار. وهم، مع تشرّد الآلاف وفرار عدد كبير إضافي من ديارهم في أعقاب العمليات الأمنية، معرضون لخطر عدم القدرة على إثبات أنهم مقيمون في ميانمار بشكل قانوني عند عودتهم إن أزيلت أسماءهم أثناء عملية التحديث.

### ٣- آليات المساءلة

٧٧- على الرغم من الدعوات المبكرة إلى إجراء تحقيقات دقيقة ونزيهة في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر، لم يُعلن إلا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر أن لجنة رئاسية سُنشأ للتحقيق في أحداث مونغداو. وبدا أن جلسة إحاطة غير رسمية لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الحالة في ولاية راخين عُقدت حوالي التاريخ نفسه<sup>(١٨)</sup>. وكانت لجنة راخين الاستشارية التي عينتها الحكومة وأنشئت في آب/أغسطس ٢٠١٦ قد أوضحت بالفعل أن ولايتها لا تشمل التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٧٨- ولاحظت المقررة الخاصة أن اللجنة الرئاسية للتحقيق في أحداث مونغداو يترأسها النائب الأول للرئيس، وهو قائد عسكري سابق، ويشمل أعضاؤها أفراداً عسكريين سابقين، فضلاً عن رئيس قوات الشرطة في ميانمار. ويبدو أن طائفة الروهينغيا لا يمثلها أحد رغم وجود عضو مسلم، وهو مسن كان سفيراً سابقاً لميانمار. ومن الأعضاء الآخرين ممثل من مكتب المدعي العام، ومسؤولون كبار سابقون في الأمم المتحدة، وعضو في لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان (عضو سابق في الخدمة الخارجية)، وأعضاء إناث لديهن تجربة في مجال حقوق المرأة، فضلاً عن ممثلي ديانات وأقليات إثنية أخرى. وبالإضافة إلى أن إدراج بعض الأعضاء يدعو إلى التشكيك في نزاهة اللجنة، فإن ولايتها لا يبدو أنها تشمل بالضرورة التحقيق في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. ويبدو أن تقريرها المؤقت يتضمن بيانات عامة لا يبدو أنها تستند إلى تقييم للمعلومات والأدلة المتاحة، مما يثير شكوكاً جديدة حول مصداقيته.

(١٨) انظر [www.nytimes.com/2016/11/19/world/asia/myanmar-rakhine-rohingya-muslim.html?\\_r=0](http://www.nytimes.com/2016/11/19/world/asia/myanmar-rakhine-rohingya-muslim.html?_r=0)

٧٩- وقد سبق للمقررة الخاصة أن أعربت عن قلقها إزاء أساليب عمل اللجنة. وهي تلاحظ أن نواحي القصور تعني أن ميانمار لم تنفذ بعد على نحو صحيح التزامها بإجراء "تحقيقات فورية وكاملة ومستقلة ومحيدة" ذات مصداقية في الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان (انظر الفقرة ٢٢ أعلاه). وتلاحظ أيضاً أن آليتين، هما لجنة تحقيق عسكرية وتحقيق للشرطة، أنشئت في أوائل شباط/فبراير. ويبدو أنهما آليتان داخليتان خالصتان ولا تقللان من الحاجة إلى آليات مستقلة.

٨٠- وخلال الزيارة الأخيرة التي أجرتها المقررة الخاصة، أثارت مع السلطات تقارير عن وفيات أثناء الاحتجاز بين من ألقى عليهم القبض أثناء العمليات الأمنية، بمن فيهم موظف سابق في الأمم المتحدة. وقيل لها إن تلك الوفيات نتجت عن ظروف صحية موجودة سلفاً. ولم يُتَح للمقررة الخاصة الحصول على التقارير بعد الوفاة المتعلقة بتلك الحالات، لكن هناك شعوراً بالقلق إزاء معاملة المحتجزين، بما في ذلك أثناء الاستجواب، والحصول على علاج طبي فوري ومناسب. وفي كثير من الحالات، يبدو أن المشتبه فيهم لم يكن لديهم تمثيل قانوني. وبالإضافة إلى ذلك، لم يُحَظَر العديد من أسر المحتجزين باعتقالهم، واعتقد العديد منهم أن أفراد أسرهم قد قُتِلوا. وتدعو المقررة الخاصة إلى إخطار أسر المحتجزين فوراً بمكان وجودهم وإلى احترام ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة.

٨١- ومما لا شك فيه أن الحالة في ولاية راخين معقدة. وتكرر المقررة الخاصة التأكيد على أن الشكاوى التي طال أمدها من الطائفة البوذية في راخين يجب معالجتها على وجه السرعة، ملاحظة أن ولاية راخين هي الآن أفقر ولاية في ميانمار. ويجب إعطاء الأولوية لمسألة الحصول على التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش وضمان ذلك لكل الطوائف، بما في ذلك طائفة الروهينغيا. وتزيد التطورات الأخيرة من تعقيد الوضع المعقد أصلاً. ويتشعب في جميع أنحاء ميانمار تجذر الخوف من طائفة الروهينغيا والعداء لها وعدم التعاطف معها. ولذلك، يشجع المقررة الخاصة أن ترى أن أكثر من ٤٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني المحلية وقعت مؤخراً بياناً تدعو فيه إلى إجراء تحقيق مستقل في نتائج هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وهي تشجع جميع المدافعين عن حقوق الإنسان في ميانمار على الجهر بأرائهم والعمل لفائدة حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك الروهينغيا.

## ثالثاً - استنتاجات

٨٢- مضى عام تقريباً منذ تولي الحكومة الجديدة مقاليد السلطة. وقد لاحظت المقررة الخاصة في تقريرها السابق التحديات الهائلة التي تواجهها هذه الحكومة في مجال حقوق الإنسان وعليها في الوقت نفسه أن تخوض غمار بيروقراطية موروثية من الحكومة السابقة وتوجهها، وكذلك أن تحكّم ضمن قيود إطار دستوري يعطي الأسبقية للمكانة العسكرية على السلطة المدنية. وتذكر بأن توطيد الديمقراطية وإرساء ثقافة قائمة على احترام حقوق الإنسان مهمة معقدة تتطلب إرادة سياسية واستثماراً مستداماً ليس في تعزيز أداء مؤسسات الدولة وسلامتها فحسب بل أيضاً مساءلتها.

٨٣- وعلى الرغم من ملاحظة تحسينات في بعض المناطق وبدء بعضها في بذل جهود واضحة، حسبما عبرت عنه المقررة الخاصة بعد زيارتها الأخيرة، فإن الكثير من الناس العاديين في ميانمار بدأوا للأسف يفقدون الأمل في أن تلي الحكومة الجديدة احتياجاتهم وتعالج شواغلهم. ولا شك أن ذلك راجع جزئياً على الأقل إلى استمرار الإفلات من العقاب الذي تتمتع به قوات الجيش وغيرها من قوات الأمن ومركزها المهيمن في الحكومة. وقد بدأت الثقة التي وضعت في القيادة المدنية الجديدة تضعف مع الحوادث المتكررة التي تحمل بصمات الحكومة السابقة. وكلما اشتبه في وجود تجاوزات وانتهاكات، تبدو الحكومة سريعة في اللجوء إلى موقفها الاعتيادي المتمثل في "الدفاع والإنكار والرفض".

٨٤- وسيكون التصدي لبيئة الإفلات من العقاب الظاهرة أمراً حيوياً لمضي الحكومة الجديدة قدماً. فالإفلات من العقاب ينجم عن فشل الدول في الوفاء بالتزاماتها ذات الصلة، بما في ذلك التحقيق في الانتهاكات؛ واتخاذ تدابير مناسبة إزاء الجناة بكفالة ملاحقة المشتبه في تحملهم المسؤولية الجنائية ومحاكمتهم ومعاقبتهم حسب الأصول؛ وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا؛ واتخاذ خطوات أخرى ضرورية لمنع تكرار الانتهاكات<sup>(١٩)</sup>. ويشجع انتشار الإفلات من العقاب أيضاً على الأخذ بالثأر والقيام بالأعمال الانتقامية من جانب المتورطين في التجاوزات والانتهاكات المزعومة.

٨٥- وفي الوقت الراهن، يبدو أن السياسات والقوانين وسبل الانتصاف القائمة تؤيد من هم في مواقع السلطة بدلاً من ضمان أن الجميع سواسية أمام القانون ولديهم فرصة متساوية للنظر في مظالمهم المشروعة. ولا تزال القوانين تُستخدم استخداماً سيئاً لتحقيق حرية تكوين الجمعيات والتجمع وتقويض حرية الرأي والتعبير. ولا يزال الأشخاص الذين عاشوا على الأرض لأجيال عديدة يواجهون الطرد دون ضمانات مناسبة لفائدة مشاريع تجلب لهم فوائد ضئيلة أو لا تجلب لهم أي فائدة. ويبدو في بعض الأحيان أن النزاع، الذي لا يزال له أثر مدمر على المدنيين، مركز حول المناطق الغنية بالموارد أو قرب المشاريع المربحة.

٨٦- وتذكر المقررة الخاصة الحكومة بالتميز بين سيادة القانون والسيادة بواسطة القانون لأن المسائل المثيرة للقلق تُفسّر في حالات كثيرة جداً، للتخلص منها، بأنها عولجت "وفقاً للقانون". وفي كثير من الأحيان أيضاً، تُغلق دون أي تفسير قضايا التجاوزات والانتهاكات الخطيرة، وحتى الجسيمة، لحقوق الإنسان التي يحتمل أن تكون الدولة متورطة في ارتكابها أو تُعالج بسرية تحت ذريعة الأمن الوطني. وكبدل، تُنشأ العديد من اللجان أو اللجان لمعالجة المسألة نفسها بولايات مزدوجة، و ضمانات غير كافية للاستقلالية والنزاهة، ونتائج مربكة ومتأخرة وغير حاسمة. وعندما تكون الدولة غير قادرة على الوفاء بواجبها الأولي المتمثل في التحقيق في الانتهاكات واتخاذ تدابير مناسبة ضد الجناة وتوفير سبل انتصاف فعالة للضحايا، يجب عليها أن تلتزم المساعدة لتفعل ذلك. وعندما تكون غير راغبة في القيام بذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتدخل ويتخذ إجراءات.

(١٩) انظر المجموعة المستوفاة من المبادئ المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها من خلال اتخاذ تدابير لمكافحة الإفلات من العقاب (E/CN.4/2005/102/Add.1)، المبدأ ١.

## رابعاً - توصيات

٨٧- ينبغي للأمم المتحدة، تحت قيادة الأمين العام الجديد، أن تتوصل إلى نهج أكثر شمولاً وتنسيقاً لعمل الأمم المتحدة في ميانمار، بما في ذلك بناء السلام والتنمية والمساعدة الإنسانية، مع مبادئ حقوق الإنسان في صميمها.

٨٨- وينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

(أ) إنشاء لجنة للتحقيق في التمييز المنهجي والهيكلية والمؤسسي في السياسات والقوانين والممارسات والاضطهاد الذي طال أمده ضد طائفة الروهينغيا والأقليات الأخرى في ولاية راخين، مع التركيز على أحداث العنف في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٤، والعمليات الأمنية التي أعقب هجمات ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، والتي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية؛

(ب) إجراء مناقشة عاجلة مخصصة لميانمار في الشكل الملائم في مجلس حقوق الإنسان لتناول انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك تصاعد النزاع في كاشين وشمالى شان، وكذلك زيادة الحضور العسكري في مناطق مثل ولاية كاين؛

(ج) دعوة حكومة ميانمار إلى تنفيذ التزامها بفتح مكتب قطري للمفوضية بولاية كاملة؛

(د) مواصلة النظر في حالة حقوق الإنسان في ميانمار في جميع المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة؛

(هـ) وضع حقوق الإنسان في صدارة جميع حالات التعاون الثنائي مع ميانمار والاستثمار فيها والتقييد بشكل استباقي بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛

(و) ضمان تقييد جميع المستثمرين ومؤسسات الأعمال التجارية، على الصعيدين المحلي والدولي، بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمعايير الأخرى ذات الصلة في استثماراتهم وعملياتهم في ميانمار؛

(ز) ضمان وفاء دول موطن الشركات العاملة في ميانمار بواجباتها في حماية حقوق الإنسان حسب ما دعا إليه مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٤/٣١.

٨٩- وتكرر المقررة الخاصة التأكيد على جميع توصياتها السابقة الموجهة إلى حكومة ميانمار التي لم تُنفذ بعد. وتكرر على وجه الخصوص التأكيد على التوصيات الواردة أدناه.

٩٠- وفيما يتعلق بسيادة القانون والحيز الديمقراطي، ينبغي للحكومة أن تقوم بما يلي:

(أ) تعديل أو إلغاء التشريعات والأحكام القانونية التي تحد من الحريات الأساسية وتتنافى مع المعايير الدولية، بما فيها تلك التي حددتها فيما سبق المقررة الخاصة والمكلفون بالولايات السابقة (انظر A/HRC/31/71، المرفق)، لجعلها تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

- (ب) إلغاء العقوبات الجنائية من قانون التجمع السلمي والمسيرات السلمية وتعديل المادة ٥٠٥ (ب) من القانون الجنائي أو إلغاؤها؛
- (ج) مراجعة وتعديل قانون الجنسية (١٩٨٢) ليتماشى مع المعايير الدولية. وعلى وجه الخصوص، إلغاء الأحكام التي تنص على منح الجنسية على أساس الأصل الإثني أو العرقي؛
- (د) تسوية الوضع القانوني للمقيمين بصفة اعتيادية في ميانمار، بمن فيهم الحائزون السابقون لبطاقات التسجيل المؤقتة، وضمان إتاحة إمكانية حصولهم على الجنسية على قدم المساواة مع غيرهم عن طريق عملية غير تمييزية وطوعية؛
- (هـ) سن قوانين بشأن منع العنف ضد المرأة وبشأن حقوق الطفل تكون متوافقة مع الالتزامات الدولية لميانمار؛
- (و) بدء عملية تشاورية مع جميع أصحاب المصلحة لمواءمة الدستور مع المعايير الدولية، ربما عن طريق إنشاء لجنة تحضيرية تركز على مراجعة الدستور وتعديله؛
- (ز) الكف فوراً عن التوقيف والمقاضاة التعسفيين للأشخاص الذين يمارسون حقوقهم الأساسية، بما فيها حقهم في حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير، والإفراج عن جميع من اعتُقلوا لممارستهم لتك الحقوق؛
- (ح) إجراء تحقيقات سريعة ودقيقة ومستقلة ونزيهة وضمان جبر الضرر بصورة منهجية عن أي عنف أو تهديدات أو أعمال تخويف أو مضايقة ضد أعضاء وسائط الإعلام والمجتمع المدني؛
- (ط) التعبير علناً عن إدانة جميع أعمال التحريض على التمييز والعداء والعنف ضد الأقليات، وتأييد حرية التعبير في الوقت نفسه.
- ٩١ - وفيما يتعلق بالنزاع وعملية السلام، ينبغي للحكومة أن تقوم بما يلي:
- (أ) ضمان إجراء تحقيقات سريعة ودقيقة ومستقلة ونزيهة في الادعاءات المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة في مناطق النزاع، ومقاضاة جميع الجناة ومعاقبتهم؛
- (ب) القيام فوراً بضمان وصول منظمة الأمم المتحدة وشركائها على نحو منتظم ومستقل ويمكن التنبؤ به إلى جميع من يحتاجون المساعدة الإنسانية أينما كانوا؛
- (ج) ضمان زيادة مشاركة المرأة في عملية السلام، ولا سيما في الأدوار القيادية، بما في ذلك في المؤتمر الاتحادي المقبل للسلام، بحصة دنيا قدرها ٣٠ في المائة وإدماج منظور جنساني في الحوارات السياسية؛
- (د) اتخاذ خطوات محددة لوضع برنامج شامل لدعم الضحايا والناجيات من العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك الوصول إلى العدالة، والرعاية الصحية والنفسية - الاجتماعية، والدعم الاجتماعي - الاقتصادي، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مقاضاة الجناة وإدانتهم؛

(هـ) الكف فوراً عن استخدام الألغام الأرضية، والتصديق على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، وتعزيز أنشطة تطهير حقول الألغام والذخائر غير المنفجرة وتعليمها وتسييجها؛ وبدء أنشطة منهجية للتوعية بمخاطر الألغام والتثقيف بشأنها؛

(و) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق باشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة؛

(ز) ضمان إشراك وإدماج منظمات المجتمع المدني في عملية السلام.

٩٢- وفيما يتعلق بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي للحكومة أن تقوم بما يلي:

(أ) ضمان حصول الجميع، دون تمييز، على خدمات صحية وتعليمية ملائمة وخدمات أساسية أخرى، لا سيما في ولاية راخين؛

(ب) ضمان إجراء مشاورات مستمرة وتشاركية وشاملة ومجدية مع المجتمعات المحلية بشأن جميع المشاريع الإنمائية والنظر على نحو مناسب في جميع التعليقات الواردة؛

(ج) ضمان دقة صياغة أي تعديلات على التشريعات والقواعد والأنظمة والاتفاقات القائمة أو الجديدة التي تنظم الصناعات الاستخراجية والمشاريع الإنمائية الرئيسية لضمان احتوائها على شروط الشفافية وحماية الحقوق البيئية والاجتماعية والإنسانية؛

(د) ضمان التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والحماية من أي تجاوز لحقوق الإنسان داخل إقليم ميانمار من أطراف ثالثة، بما فيها المؤسسات التجارية، من خلال سياسات وقوانين ملائمة؛

(هـ) التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩٣- وينبغي لسطات ولاية راخين أن تقوم بما يلي:

(أ) إجراء تحقيقات سريعة ودقيقة ومستقلة ونزيهة في جميع الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان ومحاسبة الجناة؛

(ب) رفع حظر التجول والقيود المفروضة على حرية التنقل في ولاية راخين؛

(ج) استعراض ومراجعة جميع الأوامر والتعليمات المحلية والسياسات والممارسات التمييزية الأخرى في القانون وفي الممارسة العملية؛

(د) اتخاذ خطوات ملموسة لمواجهة التحديات التي تواجهها التنمية الاجتماعية والاقتصادية منذ أمد طويل باتباع نهج قائم على حقوق الإنسان، مع ضمان مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة ودعم المصالحة وزيادة التكامل بين المجتمعات المحلية؛

(هـ) توفير حلول دائمة فوراً للأشخاص المشردين داخلياً منذ عام ٢٠١٢.

٩٤ - وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المقررة الخاصة التوصيات الجديدة التالية إلى حكومة ميانمار:

(أ) التعاون للاتفاق على معايير مشتركة تكون معلومة ومحددة زمنياً؛

(ب) إجراء تحقيق حاسم ومستقل ونزيه في اغتيال كوني، بمساعدة دولية.

٩٥ - وفيما يتعلق بسيادة القانون والحيز الديمقراطي، ينبغي للحكومة أن تقوم بما يلي:

(أ) إرساء عملية تشاور مناسبة ومنهجية لصياغة واستعراض التعديلات على التشريعات القائمة أو مشاريع القوانين الجديدة لضمان الشفافية، وإجراء فرز بشأن الامتثال للمعايير الدولية، والتعاون بشكل كافٍ مع منظمات المجتمع المدني وأفراد الجمهور، ربما من خلال قانون بشأن وضع القوانين؛

(ب) ضمان كون مشاريع القوانين، بما فيها القانون المتعلق بخطاب الكراهية وقانون الأمن الخاص للمواطنين وحمايتهم، متماشية مع المعايير الدولية؛

(ج) إنشاء إطار قانوني للمراقبة بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان وبالتشاور مع الخبراء؛

(د) مواصلة وقف العمل بعقوبة الإعدام بهدف إلغائها.

٩٦ - وفيما يتعلق بالتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي للحكومة أن تضمن الإبقاء على تدابير الحماية المنصوص عليها في السياسة الوطنية لاستخدام الأراضي وأن تصيغ، بعد إجراء مشاورات، قانوناً عاماً للأراضي يكون متفقاً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٩٧ - وينبغي لسجلات ولاية راخين أن تقوم بما يلي:

(أ) دعم حقوق المتهمين بكفالة احترام جميع ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة والوفاء بها، وياخطر أسرهم باعتقالهم أو احتجازهم وبمكان وجودهم؛

(ب) الامتناع عن إصدار وتنفيذ أوامر وتعليمات جديدة تمييزية في القانون والممارسة العملية أو لها تأثير غير متناسب على المسلمين وطائفة الروهينغيا مما يؤدي إلى تدهور ظروفهم المعيشية ووضعهم القانوني؛

(ج) السماح للجهات الفاعلة الإنسانية بالوصول بشكل منتظم ومستقل ويمكن التنبؤ به إلى شمالي راخين لإجراء عمليات تقييم الاحتياجات ومواصلة تقديم المساعدة، فضلاً عن كفالة توفير الحماية للسكان المتضررين وتلبية احتياجاتهم والسهر على رفاههم على وجه العجلة وبشكل مناسب.

٩٨ - وتوصي المقررة الخاصة الحكومة بالنظر في توجيه طلب إلى المنظمات الدولية المعنية، وبخاصة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لكي تقدم، من خلال إنشاء مكتب قطري يتمتع بولاية كاملة، المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم في المجالات التالية وإلى الهيئات التالية:

- (أ) إقامة العدل، بما في ذلك تعزيز معايير السلامة في إدارة السجون ووضع آلية مناسبة لتقديم الشكاوى؛
- (ب) الإصلاح الإداري ومعايير الحوكمة؛
- (ج) حقوق الإنسان في عملية السلام؛
- (د) إدارة التعدين، بما في ذلك في المجالات المتخصصة مثل الجيولوجيا؛
- (هـ) أعضاء البرلمان، بما في ذلك بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

## Annex

### Proposed joint SR-Government benchmarks

#### Constitutional, legislative and judicial reform

- (i) Initiate, by March 2018, a process of consultation with all stakeholders on the review and amendment of the Constitution, to bring it into line with international standards.
- (ii) Undertake, by October 2017, a comprehensive review of legislation and legal provisions that limit fundamental freedoms and contravene international standards including those previously identified by the Special Rapporteur and the previous mandate holders (see Annex A/HRC/31/71), with clear target dates for the conclusion of the review.
- (iii) Establish, by October 2017, a legislative reform process with clear timelines on the drafting and review of amendments to existing legislation or new draft bills by October 2017. The timeline should allow for the full consideration of the proposed laws.
- (iv) Establish, by October 2017, an appropriate systematic consultation process on drafting and review of amendments to existing legislation or new draft bills to ensure transparency and adequate engagement by civil society organizations and members of the public.
- (v) Establish a vetting mechanism to ensure amendments to existing legislation or new draft bills comply with international standards by October 2017.
- (vi) Amend or repeal, by October 2017, section 18 of the Peaceful Assembly and Peaceful Procession Law and section 505 (b) of the Penal Code, drop all charges currently being brought against individuals under these provisions; and ensure that multiple charges are not brought against individuals for the same offence.
- (vii) Amend or repeal the four “protection of race and religion” laws by October 2017.
- (viii) Review and amend, by March 2018, the Citizenship Law (1982) to bring it into line with international standards; and, in particular, remove any provisions that provide for the granting of citizenship on the basis of ethnicity or race.
- (ix) Resolve, by March 2018, the legal status of habitual residents of Myanmar, including former holders of the temporary registration card, and ensure that they have equal access to citizenship through a non-discriminatory process.
- (x) Take concrete steps, by March 2018, to continue judicial reform and the capacity-building and training of judges and lawyers to strengthen the independence and effectiveness of the judiciary.
- (xi) Enact, by March 2018, an overarching prison law which is in line with international standards, particularly in relation to the minimum standards of accommodation and access to health facilities.

#### Political Prisoners and Human Rights Defenders

- (i) Cease immediately the arbitrary arrest and prosecution of those exercising their fundamental rights including their rights to freedom of assembly, association and expression.
- (ii) Release all remaining political prisoners by October 2017.
- (iii) Undertake, by October 2017, a comprehensive review of all cases, based on broad and public consultations with all relevant stakeholders in view of the discrepancies in the numbers of remaining political prisoners.

- (iv) Develop, in consultation with all relevant stakeholders, including representatives of civil society, former political prisoners, representatives of the Ministry of Home Affairs, other relevant ministries and the National Human Rights Commission and parliamentarians, a formal definition of the term “political prisoner”.
- (v) Take concrete steps to provide adequate compensation and support, including psychological support and employment training, for released political prisoners by October 2017.
- (vi) Establish, by October 2017, a system to prevent the surveillance and monitoring of civil society and human rights defenders.
- (vii) Investigate and redress systematically any threats, acts of intimidation or harassment against media and civil society actors.

### **Rights of minorities, women and children**

- (i) Publicly condemn all acts of incitement to discrimination, hostility and violence against minorities, while upholding freedom of expression.
- (ii) Take concrete steps to implement, by October 2017, a comprehensive set of measures to combat and prevent acts of incitement to discrimination, hostility and violence against minorities, including an anti-discrimination law or policy, while upholding internationally recognized human rights standards.
- (iii) Undertake, by March 2018, holistic prevention, education and awareness-raising measures addressing the root causes of discrimination, and promote interfaith and intercommunal dialogue.
- (iv) Enact, by October 2017, a law on the prevention of violence against women that is compliant with international law.
- (v) Take more effective measures to prevent and respond to all forms of sexual and gender-based violence, including in conflict.
- (vi) Take concrete steps to develop, by March 2018, a programme of comprehensive support for victims and survivors of sexual and gender-based violence in conflict, including access to justice, health and psychosocial care, and socioeconomic support, and take the necessary steps to ensure that perpetrators are prosecuted and convicted.
- (vii) Take concrete steps to create, by March 2018, a system for the collection of disaggregated data on all forms of gender-based violence in order to measure the scope and scale of the problem.
- (viii) Ratify, by October 2017, the ILO Convention 138 on the Minimum Age of Employment.
- (ix) Incrementally increase the age of compulsory education from 10 to at least 14 years.

### **Peace process and conflict-related issues**

- (i) Ensure greater participation of women in the peace process, including in delegations, particularly in leadership roles, with a minimum quota of 30 per cent going forward and integration of a gender perspective into political dialogues.
- (ii) Ensure the full participation of local and affected communities, civil society organizations and women in the peace process, including at the State level and in implementation and monitoring mechanisms.
- (iii) Ensure prompt, independent and impartial investigations into allegations of violations committed in conflict areas, and the prosecution and punishment of all perpetrators.

- (iv) Ensure, by March 2018, the cases of members of the military who perpetrate serious crimes against civilians are systematically transferred to civilian courts.
- (v) Ensure that complainants are not penalized or threatened with legal action for bringing complaints and seeking redress against violations committed by the military.
- (vi) Immediately ensure that the United Nations and its partners have regular, independent and predictable access to all those in need of humanitarian assistance, wherever they are located.
- (vii) Conduct, by October 2017, a full verification count of all underage soldiers and ensure their release.
- (viii) Take concrete steps to end child recruitment in the armed forces, by March 2018, through strengthened age determination process in recruitment procedures, the improved enforcement of existing accountability, unhindered access and independent monitoring and oversight of all armed forces.
- (ix) Cease immediately the use of landmines and scale up the clearance of mines and unexploded ordnance, marking and fencing activities.
- (x) Develop, by March 2018, a strategy and timeline for comprehensive mine mapping and removal.
- (xi) Institute, by March 2018, systematic mine risk and education activities for communities in affected areas.
- (xii) Ratify, by October 2017, the Convention on the Prohibition of the Use, Stockpiling, Production and Transfer of Anti-personnel Mines and on Their Destruction; prioritize the clearance of landmines and unexploded ordnance.

### **Rakhine**

- (i) Grant immediate access for humanitarian actors to northern Rakhine State, to undertake a needs assessment and continue delivering assistance and aid, as well as ensure that the protection, needs and well-being of affected populations are urgently and properly addressed.
- (ii) Conduct a full, independent and impartial investigation to address allegations of serious human rights violations in Rakhine and hold perpetrators to account.
- (iii) Lift, by October 2017, the curfew order and restrictions on freedom of movement in Rakhine State.
- (iv) Review and revise, by March 2018, all local orders, instructions and other policies and practices that are discriminatory in law and in practice.
- (v) Take concrete steps, by March 2018, to address long-standing challenges to social and economic development through a human rights-based approach, while ensuring the participation of the communities affected, and fostering reconciliation and greater integration between communities.

### **ESCR and rights related to land**

- (i) Ensure, by October 2017, that environmental impact assessment procedures are consistently implemented and enforced, and ensure that all relevant information is freely and easily accessible.
- (ii) Put in place, by October 2017, a mechanism for participatory, inclusive and meaningful consultations with the communities on all development projects and the proper consideration of all comments received.
- (iii) Take concrete steps to review, by March 2018, legislation, regulations and agreements governing extractive industries and major development projects to ensure they include transparency requirements and environmental, social and human rights protection.

- (iv) Draft, by March 2018, following consultations with civil society and affected populations, an overarching land law which complies with international standards.
- (v) Streamline, by October 2017, the complaints procedure regarding land disputes and ensure information on the process is widely disseminated to guarantee non-duplication and prevent gaps.
- (vi) Ensure, by October 2017, access to adequate health, education and other basic services for all, particularly in Rakhine State, without discrimination.

**Engagement with international human rights mechanisms**

- (i) Expedite the establishment of an OHCHR country office in Myanmar with a full mandate.
  - (ii) Ratify, by October 2017, the International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights.
  - (iii) Ratify, by October 2017, the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the involvement of children in armed conflict.
  - (iv) Ratify, by March 2018, the International Covenant on Civil and Political Rights, and all other core international human rights instruments.
-